

ICANN70 | منتدى المجتمع الافتراضي - مناقشة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بشأن آليات حماية الحقوق
الاثنين الموافق 22 مارس / آذار 2021 – 16:30 إلى 17:30 بالتوقيت الشرقي للولايات المتحدة

معكم غولتن، هذه الجلسة يمكن أن تبدأ. فريق الدعم الفني، هل يمكن أن تبدؤوا التسجيل. غولتن تيببي:

مرحبًا بكم في جلسة مناقشة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بشأن آليات حماية الحقوق المنعقدة يوم الاثنين 22 مارس / آذار، ولن نقوم بإجراء نداء بالاسم من أجل الوقت ولكن سيكون حضور أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC متاحًا في ملحق البيان الرسمي للجنة الاستشارية الحكومية GAC ومحضر الاجتماع. هل لي أن أذكر ممثلي اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الحاضرين، للإشارة إلى حضورهم من خلال تحديث الاسم ليعكس الاسم الكامل والجهة التابع لها.

وعند الرغبة في طرح سؤال أو إبداء تعليق، فيرجى كتابته ببدء الجملة وإنهائها بكلمة سؤال أو تعليق للسماح لجميع المشاركين برؤية طلبك. تتضمن الترجمة الفورية جلسات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC جميع لغات الأمم المتحدة الست مع اللغة البرتغالية. يمكن للمشاركين تحديد اللغة التي يرغبون في التحدث بها أو الاستماع إليها من خلال النقر على أيقونة الترجمة الفورية على شريط أدوات Zoom. سيُكتم صوت ميكروفونك طوال مدة الجلسة ما لم تدخل في قائمة الانتظار للتحدث، إذا كنت ترغب في التحدث، فيُرجى رفع يدك في غرفة Zoom. عند التحدث، يرجى ذكر اسمك لأغراض التسجيل، وكذلك اللغة التي ستتحدث بها إذا كنت تتحدث لغة أخرى غير الإنجليزية. ويُرجى التحدث بوضوح وبسرعة معقولة للسماح بترجمة فورية دقيقة وكذلك التأكد من كتم صوت جميع الأجهزة الأخرى لديكم.

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في الملف الصوتي وتحويله إلى ملف كتابي نصي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أنه في بعض الحالات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. تنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تُعامل كما لو كانت سجلات رسمية.

وأخيرًا، تخضع هذه الجلسة، مثل جميع أنشطة ICANN الأخرى، لمعايير السلوك المتوقعة لمؤسسة ICANN. ستجدون الرابط في الدردشة للرجوع إليه. بذلك أود أن أترك الكلمة لمنال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية GAC.

منال، الكلمة لك.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً يا غولتن، ومرحبًا مجددًا بالجميع، وأتمنى أن تكونوا قد استمتعتم باستراحتكم. وخلال الساعة القادمة سنناقش التقرير النهائي بشأن المرحلة الأولى لمراجعة جميع آليات حماية الحقوق في جميع نطاقات gTLD، مع التركيز الخاص المنفصل على القضايا المتعلقة بانتهاك نظام اسم النطاق DNS حيث سنتلقى عرضًا تقديميًا من اليابان أيضًا.

وسنناقش أيضًا الخطوات التالية استعدادًا للمرحلة 2، التي من المقرر أن تراجع [غير مسموع] الجديد، وسيدير الجلسة قائد الموضوع برايان بيكهام من المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO إليك يا برايان، إذا تفضلت.

شكرًا يا منال. مرحبًا بالجميع. سنقوم اليوم بتغطية تحديثات حماية الحقوق 3 موضوعات من تقرير مجموعة عمل المرحلة واحد، والتطلع إلى الأمام كما ذكرت منال إلى المرحلة 2، ثم تحديدًا موجزًا لمسار العمل التصحيحي للمنظمات الحكومية الدولية IGO، الذي كما سنتذكرون كان موضوعًا بارزًا لبعض الوقت. إذا كان بإمكاننا الانتقال إلى الشريحة؟

برايان بيكهام:

الشريحة التالية فقط للتذكير ربما للأشخاص الذين تابعوا هناك بشكل أقل، لماذا نحن هنا هو أنه في عام 2016 كانت عملية وضع السياسات للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO للنظر في آلية حماية الحقوق التي تم وضعها من أجل نطاقات gTLD الجديدة.

كان هذا شيئاً مطلوباً وإذا نظرنا إلى الوراء قليلاً في التاريخ، كان جزء من نشأة هذا النوع من المراجعة، قد يتذكر البعض منكم مرة أخرى أعتقد أنه كان منذ حوالي عشر سنوات، كان هناك الكثير من الاهتمام بشأن حماية الحقوق عند الاستعداد لإطلاق برنامج gTLD الجديدة، والسؤال الأساسي هو كيف سيبدو الإنفاذ في نظام اسم النطاق الموسع بشكل كبير، لذا كانت حماية الحقوق موضوعاً كبيراً. وتوج في الواقع باجتماع بين اللجنة الاستشارية الحكومية GAC ومجلس الإدارة في بروكسل حيث تم تسوية بعض المشكلات. أحد الموضوعات التي ترونها مظلة هناك في منتصف الشاشة هو مكتب مقاصة العلامات التجارية.

كان هذا موضوعاً - مباشرًا - لإحدى آليات حماية الحقوق التي كانت ذات أهمية كبيرة للجنة الاستشارية الحكومية GAC. وكان السؤال الأساسي في ذلك الوقت مرتبطاً بكيفية قيام مكاتب العلامات التجارية المختلفة بعمليات الفحص الخاصة بهم، لذلك كانت السياسة الناتجة هي أن جميع تسجيلات العلامات التجارية يجب أن تظهر الموافقة على الاستخدام للدخول في مقاصة العلامات التجارية - وبمجرد دخولك في مقاصة العلامات التجارية - كان هناك أشياء مختلفة يمكنك القيام بها مع سجلك في مكتب مقاصة العلامات التجارية، لذا فقد أبرزت ذلك والفحص كموضوع يهم اللجنة الاستشارية الحكومية GAC.

قد نتذكرون أيضاً مرة أخرى في حيدر أباد، بقيادة مارك كارافيل، أنه كان هناك عرض تقديمي من خلال التحليل بواسطة مكتب مقاصة العلامات التجارية جزئياً بسبب طلب من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC للنظر في كيفية عمل مكتب مقاصة العلامات التجارية بمجرد بدء تشغيل نطاقات gTLD الجديدة. لذلك كانت آليات حماية الحقوق الأخرى التعليق الموحد السريع URS، لذلك لدينا في حيز الوجود منذ عام 1999 سياسة تسمى السياسة الموحدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات UDRP. وضعتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO وتم تسليمها إلى ICANN في عام 1999 التي تبنتها بعد ذلك كأول وأطول سياسة للتوافق في الآراء دائمة وهي تعمل بشكل جيد منذ ذلك الحين ولكن مع وجود نطاقات gTLD الجديدة التي تلوح في الأفق في الوقت

الذي كان السؤال الأساسي فيه هو توسيع نطاق سياسة تسوية نزاعات الأهلية EDRP عبر ما كان من المتوقع أن يكون فضاء اسم موسع بشكل كبير.

لذا فإن فكرة وجود نوع أسرع من الأخ الأصغر، إذا أردت، تم إنشاء EEDRP وهي التعليق الموحد السريع URS في مصطلحات ICANN ومن ثم لديكم فترة التسجيل المسبق لأصحاب العلامات والمطالبات التي لوحظت من خلال مكتب مقاصة العلامات التجارية TMCH، فإن فترة التسجيل المسبق لأصحاب العلامات هو إذا كان لديك سجل في مكتب مقاصة العلامات التجارية TMCH بناءً على تسجيل علامة تجارية وطنية، يمكنك فعليًا الدخول في مقدمة قائمة الانتظار إذا كنت مالكًا لعلامة تجارية لشراء اسم نطاق قبل الجمهور العام.

ثم هناك إشعار بالمطالبات خلال أول أعتد 90 يومًا من الإطلاق بعد نطاقات gTLD الجديدة، ثم عندما يتطلع المشتركين إلى تسجيل اسم يتوافق مع علامة في مكتب مقاصة العلامات التجارية، سيلاحظون إشعارًا من شأنه تنبيههم ومن ثم يكون لديكم إجراءات تسوية الخلافات القائمة حول العلامات التجارية بعد التفويض. كان ذلك تكملة لمجموعة أخرى من آليات حماية الحقوق. وهناك إجراءات اعتراضات ما قبل التفويض. كانت هناك بعض احتمالات اعتراض المجتمع.

كان هناك تعرض لاحتمالات اعتراض على التشابه، وكانت هناك احتمالات اعتراض الحقوق القانونية، ثم المصلحة العامة، لذا فهي نوعًا ما النتيجة الطبيعية لخيار اعتراض الحقوق القانونية قبل التفويض لمسائل العلامات التجارية كان عملية وضع السياسات PDP للعلامات التجارية، وعلمية ما بعد التفويض للعلامات التجارية المقصود بها حدث أنه سيكون هناك في الأساس سجل جهة فاعلة سيئة كان متوطنًا في ما إذا كان السطو الإلكتروني وسيلة لمخاطبة تلك الهيئة إذا كنتم ستغلقون الانتهاك المنهجي واسع النطاق.

لذا في عام 2016، بدأت المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO في مراجعة آليات حماية الحقوق الموجهة بشكل خاص نحو نطاقات gTLD الجديدة وقررت بعد ذلك النظر لاحقاً على الطريق وهذه اللحظة الفعلية أصبحت أماننا ببطء في سياسة تسوية نزاعات الأهلية EDRP. مرة أخرى، بالعودة إلى -- في 10 فبراير / شباط 2021 -- ترون هناك على الشاشة أنه في نوفمبر / تشرين الثاني 2020، تم تقديم التقرير النهائي الذي كان 4 سنوات ونصف من العمل في عملية وضع السياسات PDP لآليات حماية الحقوق RPM لنطاقات gTLD الجديدة هذه إلى المجلس.

كان هناك عرض تقديمي من قبل جون ماكلين، مسؤول اتصال مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO لمجموعة عمل حماية الحقوق في المكالمة في 11 يناير / كانون الثاني، وكان الرابط إلى الشرائح موجوداً على صفحة ويب مفكرة مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO وهذا العرض التقديمي الذي قدمه جون يقدم تفاصيل أكثر بكثير مما أعتقد أنه ضروري هنا الليلة. لذا أنا -- أوصي إذا كانت هناك حاجة لمزيد من التفاصيل لإلقاء نظرة أو الاستماع إلى الشرائح من عرض جون في 11 يناير / كانون الثاني.

تمت الموافقة على التقرير من قبل المجلس وتم تسليمه الآن إلى مجلس الإدارة، وهكذا -- فرصة سؤال للجنة الاستشارية الحكومية GAC حول ما إذا كانت هناك حاجة للإبلاغ عن أي مخاوف متعلقة بالسياسة، لذلك إذا تمكنا من الانتقال إلى الشريحة التالية، فسأطلع على بعض النقاط البارزة، بشكل عام، كانت هناك 35 توصية من المرحلة الأولى، يمكنكم رؤية تقسيمها إلى مجموعتين. عدد منهم كان توصيات للحفاظ على الوضع الراهن.

وكان هناك عدد لتعديل ما نطلق عليه في مجموعة العمل الممارسات التشغيلية، ثم كان هناك 15 توصية لإنشاء سياسات وإجراءات جديدة، وتوصية واحدة، التي تعود أيضاً إلى اهتمام مكتب مقاصة العلامات التجارية الخاص باللجنة الاستشارية الحكومية GAC لجمع البيانات الشاملة للمساعدة في إثراء جهود السياسة المستقبلية. أود أن أقول بالنسبة

لذلك التوصيات لإنشاء سياسات وإجراءات جديدة بالإضافة إلى الممارسات التشغيلية، لا شيء، لا شيء جديد على الإطلاق.

حقاً في مجال نوع من التخفيف من بعض العيوب بناءً على الخبرات المكتسبة على مدار العامين من أن آليات حماية الحقوق هذه كانت قيد التشغيل. الشريحة التالية. إذن هذا، هذا في الأساس نظرة عامة - عالية المستوى على التوصيات التي كان من المفترض أن تحافظ على الوضع الراهن. النقطة التي أبرزتها على وجه الخصوص كانت -- وسنصل إلى نوع، النتيجة الطبيعية لذلك لم تكن إنشاء آلية تحدي تتعلق بأسماء النطاقات المميزة والاحتياطية. أثار أصحاب العلامات التجارية بعض المخاوف من أن بعض أسماء النطاقات المميزة يبدو أنها تستهدفهم بشكل غير عادل بأسعار أعلى من فترة التسجيل المسبق لأصحاب العلامات العامة والتوافر العام.

ولكن في نهاية المطاف، رأت مجموعة العمل أنه على الرغم من وجود بعض المخاوف الصحيحة التي أثرت، إلا أنه من خارج اختصاص مجموعة العمل الدخول في أسئلة التسعير، لذلك كانت هناك توصية بأنه مهما كانت سياسات فترة التسجيل المسبق لأصحاب العلامات، على سبيل المثال، سيتم إطلاق مشغل سجل نطاقات gTLD الجديدة، مع التحذير أنه لم تخرج أي سياسة من مجموعة العمل هذه من شأنها أن تمس القدرة على امتلاك ممارسات وأنظمة تسعير مختلفة هي أنه لا ينبغي تشغيل تلك الآليات المحددة بطريقة تتعارض مع روح برنامج حماية الحقوق. الشريحة التالية من فضلكم.

إذن هذا، هذه - نظرة عامة مرتفعة المستوى، ومرة أخرى، كل هذه خرجت من التقرير، 35 توصية مدرجة بوضوح في التقرير وهو -- هناك رابط للتقرير في المواد الموجزة، والعرض التقديمي الذي قدمه جون ماكاليان يمر عبر هذه واحدة تلو الأخرى بمزيد من التفاصيل ولكن كما ترون هناك، فهذه هي التوصيات للتعليق الموحد السريع URS ومكتب مقاصة العلامات التجارية TMCH لتعديل بعض الممارسات التشغيلية الحالية بشكل أساسي لذلك كانت هذه فقط لاختيار مثال واحد، كانت في أسفل اليمين - أن مزود

قاعدة البيانات أو مكتب مقاصة العلامات التجارية TMCH وهو IBM سيحافظ على مستويات الصناعة القياسية من التكرار، كما تعلمون، حتى يبدو واضحًا أن هذا كان شيئًا حيث قام بعض أمناء السجلات أو السجلات بالإشارة إلى بعض المخاوف ربما مع بعض أوقات التأخير، لذلك كان اقترحنا للتو أننا نوعًا ما نقنن الرغبة في أن يكون ذلك جاهرًا للعمل بشكل كامل ووجود اتفاقيات مستوى الخدمة SLA.

الشريحة التالية. في -- طلبات العلامات التجارية وفترة التسجيل المسبق لأصحاب العلامات لتعديل الممارسات التشغيلية الحالية، الذي أردت إبرازه بأهمية خاصة هو إشعار مطالبات العلامات التجارية. كما ذكرت سابقًا، هذا إشعار بالنسبة إلى نافذة زمنية محدودة عندما يطلق نطاق gTLD الجديد، سيتلقى المشترك المحتمل إشعارًا بوجود تضارب محتمل بين اسم النطاق الذي كانوا يبحثون عنه وسجل تم تسجيله في مكتب مقاصة العلامات التجارية.

وشعر أن هذا، هذا الإشعار -- يتعلق الأمر بوثيقة من صفحة واحدة، كان من الصعب جدًا فهمها لشخص عادي. كان فيها نوع من المصطلحات القانونية المحددة المتعلقة بقانون العلامات التجارية والاستخدام العادل المحتمل، ولذلك تم تحديده بسرعة كواحد من المجالات التي -- من حيث إمكانية الوصول، أوصت المجموعة بجعل إشعار المطالبات هذا أكثر قابلية للفهم وسهولة الاستخدام -- أود أن أقول على الأرجح التوصية الأكثر تحديدًا والأكثر دعمًا في مجموعة العمل بأكملها. لذلك كان هذا أمرًا إيجابيًا. وتطور إيجابي نتج عن ذلك.

من الواضح أنه سيتم تسليم هذا لافتراض أنه تمت الموافقة عليه من قبل مجلس الإدارة، إلى فريق التنفيذ لإعادة صياغة ذلك بالفعل، ولذا كانت هناك بعض التوصيات المحددة حول كيفية القيام ببعض التوعية للتأكد من أن -- تمت تغطية جميع القواعد للتأكد من أنه كان مفهومًا حقًا لغير المتخصصين قدر الإمكان لتجنب تأثير مخيف محتمل يخيف شخصًا

ما عندما يرون بعضًا كما تعلمون عندما يتم وضع مصطلحات مخيفة أمامهم عندما يحاولون تسجيل اسم النطاق.

الشريحة التالية. فيما يتعلق بالتوصيات الخاصة بالسياسات والإجراءات الجديدة الخاصة بالتعليق الموحد السريع URS، هناك نقطتان أرغب في تحديدهما على وجه الخصوص لأن الكثير منهما كان واضحًا بشكل معقول كما تعلمون أشياء مثل توفير أعضاء لجنة التوجيه. الأشياء التي أردت الإبلاغ عنها، وهذا ينطبق حقًا على نوع من مفهوم الإجراءات القانونية والإنصاف -- وأول واحد في الزاوية اليسرى العليا هناك هذا هو حقًا، انتقاد للقانون العام لحماية البيانات GDPR.

في الوقت الحاضر، أصبح التحقق من هوية المشترك أكثر صعوبة مما كان عليه في الماضي بحيث يكون المشتكي في إحدى حالات التعليق الموحد السريع URS هذه إذا لم يكن يعرف بالفعل هوية المشترك لأنه في نظام WHOIS العام سيقول الاسم منقحًا على سبيل المثال، ثم سيطلب منهم فقط وضع الاسم المنقح في شكواهم كاسم للمشارك. معذرةً، وبعد ذلك، بمجرد حصول المزود على هذه المعلومات من أمين السجل، ستتاح للطرف المشتكي الفرصة لتحديث إجراءاته.

لذلك، هناك نوع من السجل المطابق لسبب مشابه لنوع ظهور معايير الخصوصية مثل القانون العام لحماية البيانات GDPR، حيث سيكون لأعضاء اللجنة حرية التصرف في تنقيح الأسماء من القرارات المنشورة في حالات التعليق الموحد السريع URS هذه بشكل طبيعي، في الماضي كان يوضع اسم المشترك في الشكوى الأولية عندئذٍ سينعكس ذلك أيضًا في القرار العام، ولكن بالطبع مع أنظمة الخصوصية الجديدة في جميع أنحاء العالم، كان هناك فهم متزايد بأنه يجب أن تكون هناك قدرة للمشارك الترفيهي على طلب الحصول على اسمه أن يتم تنقيحه وعدم نشره في قرار عام وقد انعكس ذلك في توصية مجموعة العمل هذه.

مرة أخرى، وفقًا لنوع المفهوم العام لإمكانية الوصول والإنصاف، فإن أحد الأسئلة في عملية حل النزاعات العالمية مثل التعليق الموحد السريع URS هو إمكانية الوصول، وقد يكون لديك مشترك من جزء من العالم، ومالك علامة تجارية يشكو من جزء آخر من العالم. قد لا يتحدثون نفس اللغة، لذلك على مدار سنوات إدارة قضايا سياسة تسوية نزاعات الأهلية EDRP، تم إنشاء عمليات معينة لمنح الأطراف بشكل أساسي فرصة لتقديم الحجج حول سبب اعتقادهم أنه يجب تطبيق نقص معين، وفي النهاية تم تعيين أعضاء اللجنة في القضية له السلطة التقديرية في كيفية الإجابة على هذا السؤال.

ولذا كانت توصية مجموعة العمل في الأساس أخذ الخبرة المكتسبة من سياسة تسوية نزاعات الأهلية EDRP، من حيث لغة سؤال الإجراءات، ودمج ذلك في التعليق الموحد السريع URS لأنه تم -- ظهر هذا على مر السنين كنوع من الممارسة المفهومة. ... ثم نوع من التوصية المقابلة إذا رغبت في ذلك، يجب على المزود ترجمة إشعار الشكوى إلى لغة اتفاقية التسجيل، والتي يتم توفيرها لهم من قبل أمين السجل، لذلك مرة أخرى كانت هذه توصيات موجهة حقًا نحو عدالة إمكانية الوصول، الإجراءات القانونية.

الشريحة التالية. ذكرت سابقًا أن هناك بعض المخاوف التي أثارها بعض العلامات التجارية الخاصة، حيث شعروا أنهم مستهدفون بشكل غير عادل في بعض مخططات التسعير مع قائمة الأسماء الاحتياطية، لكن مجموعة العمل شعرت أنه من خارج اختصاصها معالجة هذا السؤال وجهاً لوجه لأنه دخلت في أسئلة التسعير، لذا فإن التوصية الخاصة بالسياسة الجديدة في ظل فترة التسجيل المسبق لأصحاب العلامات كانت أنه لا ينبغي لمشغلي السجل تشغيل نطاق TLD الخاص بهم بطريقة من شأنها أن يكون لها تأثير التحايل على آليات حماية الحقوق RPM الإلزامية مثل فترة التسجيل المسبق لأصحاب العلامات. يبدو أنه - من الواضح أنه شيء شعرت مجموعة العمل أنه من المهم تسجيله من حيث سياسة جديدة للجولات المستقبلية.

الشريحة التالية. يجب أن أذكر في الشريحة السابقة -- يمكننا البقاء هنا -- ولكن في الشريحة السابقة، كان هناك في الجزء العلوي نوع من الحاشية السفلية إذا كنتم ترغبون في أن هذه التوصيات الخمسة والثلاثين 35 جميعها باستثناء واحدة حصلت على دعم بالتوافق في الآراء، وحصلت على توافق في الآراء كامل وحصلت واحدة على توافق في الآراء بسيط، لذلك كان هناك بيان الأقلية تم وضعه على أساس فني إلى حد ما جانب من جوانب قانون العلامات التجارية فيما يتعلق بتعريف أنواع معينة من العلامات التجارية العلامات اللفظية العلامات المنمقة. كلمة بالإضافة إلى علامات مصممة. العلامات التجارية التي قد تكون إما في شكل خط عام مقابل شيء ما في خط نصي ولأن هناك ممارسات مختلفة من عروض وطنية مختلفة حول العالم، كان من الصعب على مجموعة العمل الوصول إلى تعريف واحد ولكن كانت هناك مجموعة واحدة من أصحاب المصلحة الذين اعتقدوا أنه -- لتقديم بيان الأقلية في محاولة لتقديم مثل هذا التعريف، لكن مجموعة العمل بشكل عام لم تدعم ذلك.

لقد ذكرت في وقت سابق -- تنظر اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في حماية الحقوق بشكل عام مرة أخرى في مرحلة ما قبل إطلاق نطاقات gTLDs الجديدة ومن ثم بالطبع طلب النظر في غرفة مقاصة العلامات التجارية على وجه التحديد بعد -- أعتقد أنه تم إطلاق 735 من gTLD لذا تم تقديمه بالفعل إلى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في حيدر أباد ولذا فإن هذه التوصية من مجموعة العمل تلتقط من حيث توقفت وتتجاوز غرفة مقاصة العلامات التجارية.

تذهب إلى جميع آليات حماية الحقوق RPM وتقدم بعض التوصيات لممارسات معينة لجمع البيانات لإثراء مراجعات السياسات المستقبلية. الشريحة التالية. اعتذاري واعتذاري للمترجمين. لذلك، ذكرت سابقاً أن التقرير النهائي قد تم اعتماده مرة أخرى في نوفمبر / تشرين الثاني من قبل مجموعة العمل. تم تسليمه إلى المجلس الذي وافق عليه في فبراير / شباط، والآن ترون هنا أنه قد تم طرحه للتعليق العام وفقاً للوائح ICANN. وبعد ذلك سيصوت مجلس الإدارة على التوصيات التي وافق عليها المجلس.

لذا كان السؤال المطروح على اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حقًا هو ما إذا كانت هناك حاجة للإبلاغ عن أية مخاوف تتعلق بالسياسة.

من الواضح أن هذا أمر يمكن لأعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الفرديين، كما تعلمون، أخذ وجهات نظرهم الخاصة، ولكن ما حاولت القيام به هو تغطية بعض مواقف اللجنة الاستشارية الحكومية GAC السابقة على سبيل المثال، لقد ذكرت الموقف بشأن العلامات التجارية [غير مسموع] لذا يبدو أنه من تلك الأيام الأولى لمشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المكثفة في سؤال حماية الحقوق قبل إطلاق جولة نطاقات gTLD الجديدة، ثم تم حل الكثير من هذه الأسئلة، ونظرت مجموعة العمل هذه إلى الوراء حقًا في تجربة آليات حماية الحقوق RPM في ممارسة نطاقات gTLD الجديدة، وإجراء بعض التعديلات الصغيرة بناءً على تلك التجارب.

لذا من الواضح كما أقول أنه يجب على أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن يتوصلوا إلى وجهات نظر حول هذا الأمر، ولكن يبدو أن تلك المخاوف، تلك الأسئلة التي ظهرت على مر السنين قد تم تناولها من خلال عمليات السياسة المختلفة وليس هناك مفاجآت، لا قضايا جديدة هنا. الشريحة التالية. ربما يمكنني التوقف مؤقتًا للأسئلة، وألاحظ أن ماري [غير مسموع] قدمت في الدردشة توضيحًا صغيرًا بأن مرحلة التعليق العام لم تفتح بالفعل بعد. بالطبع ستكون هذه الفرصة متاحة بالإضافة إلى وسيلة مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC من خلال البيانات الرسمية، ويمكننا الرد على أي أسئلة محددة الآن، أو من الواضح في أي وقت بدون اتصال.

خلاف ذلك، ربما في مصلحة الوقت لأنني أرغب في قضاء بعض الوقت في التطلع إلى المرحلة 2. مراجعة سياسة تسوية نزاعات الأهلية EDRP، وإعطاء تحديث موجز للغاية حول موضوع المنظمات الدولية الحكومية IGO ومن ثم يرغب زملاؤنا من اليابان في تقديم بعض الأسئلة والاقتراح حول موضوع انتهاك نظام اسم النطاق DNS. ربما بهذا يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية. والتالية. من الواضح أن النص صغير جدًا.

الهدف ليس قراءة هذا. هذه نشرة من اجتماع أبوظبي قدمناها إلى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC للنظر في مراجعة سياسة تسوية نزاعات الأهلوية EDRP المحتملة، لذلك أردت فقط التذكير بحقيقة أننا قدمنا هذه المذكرة الموجزة، وبالطبع تمت الإشارة إلى ذلك في حزمة الإحاطة.

الشريحة التالية. إذن -- كنا نتحدث للتو عن المرحلة الأولى من المراجعة وهي آلية حماية الحقوق التي تم وضعها خصيصًا لبرنامج نطاقات gTLD الجديدة. ومع ذلك، فإن معظم التسجيلات في نطاقات TLD الحالية وسياسة تسوية نزاعات الأهلوية EDRP التي ذكرت في وقت مبكر لماذا تم إنشاؤها من قبل المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO في عامي 1998 و 1999 وتم اعتمادها من قبل ICANN كأول سياسة بالتوافق في الآراء. في جوهرها آلية حماية الحقوق القائمة على العلامات التجارية والسبب في أهميتها خاصة وأن العالم يعمل ويتسوق ويعقد مؤتمرات افتراضية عبر - الإنترنت. هل هذا مع ارتفاع - في استخدام جميع الأدوات المختلفة التي يوفرها الإنترنت لنا، كان هناك الكثير من الانتهاك.

لا أقصد المضي قدمًا في مناقشة حول انتهاك نظام اسم النطاق DNS ولكن على الأقل بالنسبة لحالات سياسة تسوية نزاعات الأهلوية EDRP، فقد شهدنا بالفعل في المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO أكثر أعوامنا ازدحامًا على الإطلاق في عام 2020. وحتى الآن، هذا العام في عام 2021، نحن متقدمون بنسبة 20% عن عام 2020 القياسي بالفعل. لذلك نحن نشهد الكثير من الحالات. من الواضح أن هذه مجموعة ضيقة للغاية من نوع معين من الإساءة المتعلقة بالعلامات التجارية ولكن على الأقل من حيث الحالات التي نراها. إنهم لا يبتعدون فقط. إنها آخذة في الارتفاع، وفي نهاية اليوم كما تعلمون، هذه أداة يمكن لمالكي العلامات التجارية من خلالها استعادة أسماء النطاقات من المخالفين الذين يعلمون أنهم يخدعون المستهلكين.

هناك العديد من الأنواع المختلفة من الحالات، لكن في النهاية، هذه أداة لحماية المستهلك، لذا، هذا مجرد جزء بسيط من التاريخ، لقد انتهيت من إنشاء سياسة تسوية نزاعات الأهلوية

EDRP. فقط لذكر أنه بدون سياسة تسوية نزاعات الأهلية EDRP أصحاب العلامة التجارية سيضطرون للذهاب إلى محاكم مختلفة حول العالم لذلك أعتقد أنه من الأمن القول أنه سيكون لديكم الكثير من هذه القضايا التي لن يتم التعامل معها لأنه ببساطة لن يكون من الممكن المشاركة في حالة التقاضي أمام المحاكم في الولايات القضائية الأجنبية طوال الوقت. لقد وصلنا في العام الماضي فقط إلى حالتنا التي تبلغ 50000 من سياسة تسوية نزاعات الأهلية EDRP والتي من الواضح أنها تمثل علامة فارقة.

الشريحة التالية. لذا فإن سياسة تسوية نزاعات الأهلية EDRP هو نوع من الفوائد الواضحة لأصحاب العلامات التجارية الذين يرفعون القضايا، ولكنه يساعد أيضًا في مساعدة العربات الوطنية من خلال تقليل الأعباء وتخفيفها. إنه يحمي المستهلكين ويوفر إمكانية التنبؤ للنطاق بعد - السوق وفي النهاية يفيد ICANN والأطراف المتعاقدة من خلال إبقائهم خارج هذه النزاعات. القضية الخمسين ألف 50000 التي تم رفعها إلينا هي 50000 شكوى لم تصل إلى عتبة أحد تلك الأطراف. من الواضح أننا ندرك أن هناك الكثير من الخلافات الأخرى في صناديق البريد الوارد الخاصة بهم ولكننا نود أن نعتقد أن هذا مفيد لجميع الجهات الفاعلة المختلفة في هذه المنظومة.

كما تم استخدامه كأساس للعديد والعديد والعديد من نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD الوطنية. لقد تبني العشرات للتو جملة سياسة تسوية نزاعات الأهلية EDRP بالجملة، لذا فإن أي تغييرات من خلال سياسة تسوية نزاعات الأهلية EDRP من خلال عملية ICANN من شأنها أن تثير أسئلة، ماذا تفعل تلك النطاقات الوطنية، هل يقومون بعد ذلك بإجراء التغييرات المقابلة؟ هل يتركون الأمور في ظل نظام سياسة تسوية نزاعات الأهلية EDRP الحالي؟ لذلك فإن لها تأثيرًا مضاعفًا حتى بالنسبة لتلك نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD الأخرى التي تبنت اختلافات صغيرة من الواضح أن أيًا كان ما سينتج عن مراجعة سياسة ICANN سيكون له تأثير على الأطراف خارج هذه المنظومة في فضاء نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD الوطني. الشريحة التالية.

هؤلاء -- وهذه الإشارات في اللوائح بالمناسبة موجودة في المواد الموجزة. لا حاجة لقراءتها بأي تفاصيل هنا. الجوهر هو السؤال عن متى يكون لديك هيئة قائمة مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO التي قامت بعد كل شيء بإنشاء EDRP في المقام الأول. ما هو نوع التفاعل بين تلك الهيئات الخارجية و ICANN ومجلس إدارتها وعمليات سياستها.

الشريحة التالية، في الواقع، انتقاء هذه العلامات، وهي جمعية أوروبية لملكي العلامات التجارية، كتبت رسالة إلى مجلس إدارة ICANN حول هذا السؤال، تطلب من ICANN الانتقاء في أقسام لوائح ICANN التي تسأل عما إذا -- عندما تجتمع عمليات السياسة، فهل هناك طريق بعيد عن النوع العادي لميثاق المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO الذي يتم تسليمه إلى مجموعة عمل على سبيل المثال أن يكون لديك هيئة مثل تكليف المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO بوثيقة نهائية، إذا كنت ترغب في ذلك، لتوضيح بعض الخيارات المحتملة للمراجعة. لدينا 20 عامًا من الخبرة في إدارة هذا.

نقوم بإنشاء نظرة عامة على الأحكام القضائية التي تستخدمها الأطراف في جميع أنحاء العالم، لذا فإن السؤال هو حقًا، هل سيكون من المفيد البناء على هذه التجربة للمساعدة في تشكيل النقاش في المستقبل؟ أحد الأسباب التي أعتقد أنها ذات صلة بشكل خاص الآن هي أن مجموعة العمل السابقة قضت 4 سنوات ونصف، وهي تصارع مع بعض الأسئلة الصعبة ومن الصعب القول بالنظر إلى الخلف - عرض المرأة ما إذا كان هذا سيعلمكم -- كيف كان يمكن أن يعمل ذلك بشكل مختلف لو تم صياغة الميثاق بشكل مختلف ولكن هناك اعتراف واسع النطاق في المجتمع وخاصة في مجموعة العمل.

لم يتم تنقيح ميثاق مجموعة العمل بشكل كامل، مما جعل عمل مجموعة العمل أكثر صعوبة على الأرجح مما يجب أن يكون عليه، لذا فإن هذا يصل بالفعل إلى هذا السؤال، وهذا يقع قليلاً ضمن معيار تقييم عملية وضع السياسات PDP 3.0. وكما تعلمون، هل

هناك طريقة يمكننا من خلالها تمكين مجموعات العمل بشكل أفضل من الانطلاق إلى بداية جيدة وعدم تقييد أيديهم بموائق متزعزعة من البداية؟

الشريحة التالية. لذلك، نحن في مرحلة ما قبل إعادة الشحن للمرحلة الثانية والتي ستنظر في سياسة تسوية نزاعات الأهلية EDRP على أنه ما أريد حقًا الخروج منه هو طرح هذا السؤال هناك، لأقول، كما تعلمون، ما هي أفضل طريقة يمكننا استفسر عن أفضل المعلومات إذا كان ذلك أمام GRO العامل الجديد فيما يتعلق بالميثاق الجديد. فيما يتعلق بورقة موجز محتملة من هيئة خبراء مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO لتسهيل عملية السياسة قدر الإمكان. هذا لا يعني أنه لن تكون هناك بعض المشكلات الصعبة مع وجهات نظر مختلفة والتي يجب تسويتها ولكن كيف يمكننا جعل ذلك فعالاً قدر الإمكان في المرحلة الثانية التي من المحتمل أن تبدأ - في هذا العام؟

الشريحة التالية. لذا فأنا مدرك للوقت وأريد أن أمنح وقتًا كافيًا لوفد اليابان لتقديم عرضه. حول موضوع المنظمات الدولية الحكومية IGO الذي قد نتذكرونه، كان هناك مجموعة عمل نظرت في مسألة حماية أسماء المنظمات الدولية الحكومية IGO ومختصراتها في نظام اسم النطاق DNS. تكمن المشكلة الأساسية في أنه على عكس مالكي العلامات التجارية الذين يمكنهم استخدام سياسة تسوية نزاعات الأهلية EDRP هناك المنظمات الدولية الحكومية IGO -- حقوقهم. يُنظر إلى مُعرّفاتهم بطريقة مختلفة عن العلامات التجارية التي تخضع لاتفاقية باريس، لذا في حين أن مالك العلامة التجارية سيذهب إلى مكتب وطني ويحصل على شهادة تسجيل، فإن المنظمات الدولية الحكومية IGO ليست في ممارسة القيام بذلك بسبب فارق بسيط يرجع إلى اتفاقية باريس لأن المنظمات الدولية الحكومية IGO لديها مسألة العتبة للوصول إلى سياسة تسوية نزاعات الأهلية EDRP.

السؤال المطروح كيف يمكننا أن نعكس اتفاقية باريس التي حكمها الخاص -- وُضع في نظام اسم النطاق DNS. كيف يمكننا أخذ الفريق الدائم لمراجعة تنفيذ إمكانية التنبؤ SPIRT الذي لها وتعكسه في نظام اسم النطاق اليوم. لذا خرجت مجموعة العمل السابقة

ببعض التوصيات التي لا تتطابق تمامًا مع المخاوف التي أثارها المنظمات الدولية الحكومية IGO واللجنة الاستشارية الحكومية GAC على مر السنين. لذلك أعاد المجلس صياغة مسار عمل جديد للنظر في هذا السؤال الذي بدأ للتو قبل أسابيع قليلة بقيادة كريس دسيين ونحن نتصارع في مجموعة العمل هذه مع بعض الأسئلة الإجرائية حول كيف يمكننا أن نطابق التوقعات بشكل أفضل للجنة الاستشارية الحكومية GAC والمنظمات الدولية الحكومية IGO مع الميثاق الذي منحنا إياه مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO وهذا شيء نعمل من خلاله.

وأعتقد أنه سيكون من السابق لأوانه القول كيف يمكن أن ينجح ذلك، ولكن السؤال الأساسي هو هل هناك مرونة كافية في وجهة نظر مجموعة العمل للتوصل إلى حلول تلي ببيان المشكلة الموجود أمامهم؟ أم أن هناك حاجة للعودة إلى المجلس والقول إننا قمنا بإلقاء نظرة فاحصة على هذا.

نعتقد أن الميثاق ربما يكون ضيقًا بعض الشيء، لذلك نريد أن نرى ما إذا كان هناك مجال لتحديث هذا الجزء قليلاً من الميثاق لمنحنا بعض المرونة للإجابة على بيان المشكلة. لذا فهو سؤال تصارعه مجموعة العمل، وأعتقد أنه ربما يكون من المبكر أن نقول بطريقة أو بأخرى ما إذا كانت مجموعة العمل تشعر أن هناك مرونة كافية في الميثاق الحالي أو أن هناك حاجة للعودة إلى المجلس.

أعتقد بشكل عام أن هناك انفتاحًا واستعدادًا لمحاولة اختبار الوضع إذا رغبتم في ذلك، لمعرفة ما إذا كانت هناك إمكانية لتوافق الآراء في مسار العمل هذا للوصول إلى حل، ثم مثلًا، إذا كان هناك احتمال قوي للتوافق في الآراء، الذي يمكن تقديمه إلى المجلس حيث حاولنا التلويح ضمن سطور الميثاق وتوصلنا إلى هذا، ربما تمتد الأمور قليلاً، لكنهم توصلوا إلى حل.

لذا فإن السؤال هو هل سيكون ذلك نوعًا من تلقي مباركة المجلس أم سيقولون جيدًا، لقد حاولنا وضع هذه القيود عليكم، وقد تم تجاوزها كثيرًا ولا يمكننا قبول هذا السجل. لذلك يقودنا كريس دسبين باقتدار إذا بذل هذا الجهد وكان هناك الكثير من الجهد، في طور التنفيذ. عقدنا 3 اجتماعات لمسار العمل في الأيام المبكرة. لدينا 20 دقيقة متبقية وأود أن -- ما لم تكن هناك أي أسئلة ملحة، ويمكننا بالتأكيد اختيار بعض هذه الأسئلة بدون اتصال بالإنترنت أو في جلسات مختلفة، لكنني أعتقد أنه ربما يكون من الأفضل الانتقال إلى اليابان للاستماع إليهم بشأن عرضهم التقديمي المحدد حول انتهاك نظام اسم النطاق DNS.

مرحبًا. هل يمكنكم سماعي. حسناً، شكرًا جزيلًا. شكرًا جزيلًا. اليوم أود في البداية أن أعرب عن تقديري رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية -GAC ونواب الرئيس وأعضاء سكرتارية اللجنة الاستشارية الحكومية GAC لمنحي هذه الفرصة للتحديث. في هذا العرض التقديمي، أود أن أقترح أن تبدأ اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مناقشة التدابير لضمان امتثال السجلات وأمناء السجلات للالتزامات التعاقدية لأسماء النطاقات المستخدمة لمواقع القرصنة. تتسبب مواقع القرصنة في إلحاق أضرار جسيمة بالاقتصاد الياباني. على سبيل المثال أثناء [غير مسموع] أصبحت الرسوم المتحركة اليابانية شائعة في جميع أنحاء العالم.

من ناحية أخرى، يقوم موقع REB سيئ السمعة للقرصنة يسمى MANGAMURA بنشر محتوى الكتب المصورة بشكل غير قانوني على الإنترنت. تسبب هذا الموقع في خسائر اقتصادية تقدر بنحو 2.7 مليار دولار لقطاع النشر. وأصبحت هذه الآليات التي تقف وراء مواقع القرصنة أكثر تعقيدًا عامًا بعد عام. في بعض الحالات يكون من الصعب التعرف على مديري هذه المواقع. الشريحة التالية من فضلكم.

يا شينيا، بينما أقوم بتحريك الشرائح، هل لي أن أطلب منك الابتعاد قليلاً عن الميكروفون.

شينيا تاهاتا:

غولتن تيببي:

شينيا تاهاتا:

عذراً، حسناً.

غولتن تيببي:

ذلك أفضل بكثير شكرًا جزيلاً.

شينيا تاهاتا:

شكرًا جزيلاً. نعم. شكرًا جزيلاً. وهكذا، أوصل عرضي التقديمي. من أجل ... مواقع القرصنة، أعلنت الحكومة اليابانية قائمة شاملة ضد القرصنة عبر- الإنترنت في أكتوبر / تشرين الأول 2019. وهي تمضي قدمًا في هذه الإجراءات [غير مسموح] أعلنت الاتصالات اليابانية [غير مسموح] عن قائمة سياسة وزترة الشؤون الداخلية والاتصالات MIC الخاصة بإجراءات مكافحة القرصنة على الإنترنت في ديسمبر / كانون الأول 2020.

ومع ذلك، على الرغم من الجهود المختلفة في اليابان، فإن الضرر الاقتصادي الناجم عن موقع القرصنة على صناعة النشر اليابانية أخذ في الازدياد. من نعتقد أن الإنترنت هو البنية التحتية الدولية والحل العالمي ضروري لتدابير مضادة فعالة لمعالجة هذه المشكلة. الشريحة التالية من فضلكم. تشجع عقود ICANN الأحكام التي يجب على السجلات وأمناء السجلات اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد الانتهاك.

على سبيل المثال، تتضمن اتفاقية السجل بنداً يتطلب من أمناء السجلات تضمين اتفاقية التسجيل الخاصة بهم حكمًا يحظر الأنشطة غير القانونية، بما في ذلك القرصنة وانتهاك العلامات التجارية وحقوق النشر. إنها -- كما أنها تنص على عواقب لمثل هذه الأنشطة، بما في ذلك تعليق أسماء النطاقات، كما تتطلب اتفاقية الاعتماد [غير مسموح] من أمناء السجلات التحقيق والرد تقريبًا -- عذراً، بشكل مناسب لأي تقارير عن إساءة الاستخدام، تنص اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA أيضاً على أن القرصنة والخصوصية والبروكسي الذي يوفر لنا يجب أن ننشر نقطة اتصال لبعض الأطراف التي ترغب في الإبلاغ عن انتهاك.

تتضمن اتفاقية السجل الحكم الذي يتطلب من أمناء السجلات تضمين اتفاقية التسجيل الخاصة بهم، أحكامًا تحظر اسم أمين السجل [غير مسموع] من القرصنة التجارية أو انتهاك حقوق النشر التي نعتقد أن امثال السجلات وأمناء السجلات لكل اتفاقية سيكون أفضل وأنسب طريقة للتعامل مع انتهاك أسماء النطاقات. الشريحة التالية من فضلكم.

ومع ذلك، في الواقع، هناك بعض الحالات التي تعرض فيها السجلات وأمناء السجلات والخصوصية ومزودي البروكسي عناوين مجسدة كنقطة اتصال مخصصة للانتهاك ولا تستجيب لتقارير الانتهاك. لذلك، نحتاج إلى التأكد من امثال السجلات وأمناء السجلات لعقودهم. نعتقد أيضًا أنه يجب أيضًا التعامل مع أسماء النطاقات الخاصة بمواقع القرصنة بنفس الطريقة والأفضل وفقًا لبنود العقود. اليوم، تقترح اليابان [غير مسموع] أن تبدأ اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مناقشات حول إيجاد التدابير المناسبة للتعامل مع أسماء النطاقات المستخدمة لمواقع القرصنة. شكرًا جزيلاً لكم على وقتكم.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لليابان على العرض، وبرايان أيضًا المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO على العرض التقديمي السابق، واسمحوا لي الآن أن أفتح الباب إذا كان هناك أي أسئلة أو تعليقات على أي من العرضين. نعم يا برايان تفضل.

شكرًا يا منال. شكرًا يا شينيا. أردت فقط مشاركة منظور بسيط أو طرح سؤال، فمن الواضح أننا نناقش الكثير حول موضوع انتهاك نظام اسم النطاق DNS، وهذا بالطبع من منظور فني وهذه القرصنة التي ذكرتها هي نوع مختلف من الانتهاك حيث من المسلم به أن مناقشة هذه المسألة هو أمر مناسب للمحادثات خارج هذا الإطار الفني، ولذا فقد طرح السؤال علينا عدة مرات في المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO على مر السنين، حول ما إذا كان يمكن أن تكون هناك إمكانية لأخذ نموذج سياسة تسوية نزاعات الأهلية EDRP، وتطبيقه على موقع الويب الخاص بقرصنة حقوق النشر.

برايان بيكهام:

وهو سؤال طرحه عدد من الأشخاص من مجتمع أصحاب الحقوق ومجتمع الأطراف المتعاقدة بشكل خاص على مر السنين. أعلم أنه كانت هناك، وهناك برامج، وأرى أن دي ماركس في الدردشة على دراية ببرامج الإخطار الموثوقة التي تديرها بعض السجلات حيث توجد فرصة لإزالة مواقع القرصنة ولكن بالطبع هذه طريقة ضيقة جدًا للحصول على عنوان من خلال عدد محدود للغاية من الأطراف الخاصة.

لذلك أردت فقط أن أذكر من حيث المعضلة التي حددتها أن أحد الأسئلة يمكن أن يكون، وهو ما إذا كان من الأنسب طرحه في منتدى مثل ICANN أو المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO ولكن فكرة تطبيق نموذج سياسة تسوية نزاعات الأهلية EDRP بالنسبة لحقوق الطبع والنشر لأن سياسة تسوية نزاعات الأهلية EDRP اليوم موجه بشكل خاص نحو العلامات التجارية ولكي أكون واضحًا فقط، لا أقترح أن يكون هذا جزءًا من مراجعة المرحلة 2. سيكون ذلك معقدًا بدرجة كافية، ولكن ما إذا كان هناك بعض الدروس المستفادة من حقوق النشر هذه.

شكرًا يا برايان، على تعليقاتك وعلى أسئلتك. هل لي فقط -- أريد أن أوضح، سؤالك يتعلق بنوع المحتوى أو طريقة التغلب على هذه المشكلة. أو شيء من هذا القبيل.

شينيا تاهاتا:

نعم بالضبط، لذا فإن المفهوم العام هو أخذ فكرة سياسة تسوية نزاعات الأهلية EDRP التي يمكن الوصول إليها عالميًا في جوهرها والتي على سبيل المثال في الولايات المتحدة لديك قانون الألفية الرقمية لحقوق الطبع والنشر DMCA ولكن بالنسبة إلى حقوق النشر اليابانية، قد لا يكون متاحًا لهم، لذلك مسألة اتخاذ آلية عالمية تعمل عبر الحدود لها معايير واضحة تستدعيها الأطراف، لقرار يتم إنساده إلى خبير في الموضوع والذي سيتم تنفيذه بعد ذلك من قبل أحد الأطراف في منظومة نظام اسم النطاق DNS.

برايان بيكهام:

شينيا تاهاتا: شكرًا جزيلاً. وبالتالي فإن صناعة النشر اليابانية لديها بالفعل مجموعات عمل، ولكن ليست في -- فقط في اليابان. ربما لو استطعنا -- يمكن لخبيرنا التحدث معًا، وقد تكون فكرة جيدة لتسهيل هذه المناقشة. ربما. وبالتالي -- ثم هكذا -- أ.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: تفضلني، لك الكلمة. لم أقصد مقاطعتك.

شينيا تاهاتا: شكرًا جزيلاً. شكرًا جزيلاً. لذلك في الواقع اليوم، ليس لدينا أي اقتراح ملموس اليوم، ولكن نيتنا أن هذه النسخة هي مشكلة كبيرة أيضًا، ربما ليس فقط في اليابان ولكن أيضًا ... لذلك أعتقد أنه قد يكون من الجيد التحدث معًا مع العديد من أصحاب المصلحة لذا، نعم، هذا كل شيء. إذن --

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً يا شينيا وشكرًا جزيلاً يا برايان على سؤالك أيضًا. هل من تعليقات أو أسئلة أخرى؟

سوزان أنتوني: معكم سوزان أنتوني. لدي سؤال لشينيا وبرايان في طرح سوالي، فأنا لا أتخذ موقفًا ولكني أمل أن أجلب المزيد من المناقشة والإرشاد حول هذه المسألة. أعتقد أن الجميع متفقون على أن قرصنة حقوق النشر وملاءمة مكافحة العلامات التجارية آفات، لكن السؤال الآخر هو، على من تقع مسؤوليته؟ وكانت هناك بعض المقالات في الصحف مؤخرًا التي قالت إن المشكلة تكمن حقًا في مزودي استضافة خدمة الويب، وليس مع أولئك الذين يقومون بتسجيل وإدارة أسماء النطاقات.

وأعتقد أن هذا هو حجر العثرة لكثير من الناس هنا. كيف سيكون رد كل واحد على ذلك من فضلكم؟ شكرًا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلًا يا سوزان. من يرغب في البدء أولاً؟

برايان بيكهام: نعم، شكرًا يا سوزان، معكم بربان. إنه سؤال عادل، وأعتقد أن الإجابة هو مضيف ويب. إذا كان مزود خدمة الإنترنت. إذا كان هو أمين السجل، فإنه -- هو -- النقطة التي كنت أثيرها أو السؤال الذي كنت أطرحه لم يكن كثيرًا من سيكون الفاعل الذي سينفذ هذا القرار. قد يكون مضيف الويب وأعتقد أن أحد الموضوعات التي تم طرحها من خلال مناقشات انتهاك نظام اسم النطاق DNS هذه هي أن هناك أنواعًا معينة من السلوك، وهناك حاجة إلى معالجة ذلك خارج بعض الأطر التي تم تأسيسها.

لذلك -- للإجابة على سؤالك، قد تكوني محقة في أنه ليس سجلًا أو أمين سجل، ولكن ذلك -- الذي أعتقد أنه لا يزال يترك السؤال مفتوحًا -- يبدو أن هناك نوعًا من الاعتراف بوجود سلوك مخالف -- لم يتم تلييته من قبل [غير مسموع] الحالي الموجه نحو العلامة التجارية.

لم يتم تلييته من خلال إطار عمل انتهاك نظام اسم النطاق DNS الأكثر تقنية، فكيف لنا، كيف يمكننا التوصل إلى اقتراح، أو حل لهذا السؤال؟ وبالتالي، بالنظر كما تعرفون من خلال عدستي في إدارة سياسة تسوية نزاعات الأهلية EDRP ومعرفة مدى نجاح ذلك في مساعدة مالكي العلامات التجارية على معالجة هذه المشكلة بطريقة عالمية، فإن ذلك يؤثر بالنسبة لي السؤال عما إذا كان هذا النموذج لا يمكن تطبيقه على مشكلة حقوق النشر، لذلك قد يكون الأمر جيدًا جدًا بالنسبة إلى جهة فاعلة مختلفة، لكنني أعتقد أن مسألة وجود آلية خارج نطاق القضاء يمكن الوصول إليها عالميًا لا تزال تستحق النظر فيها.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: أشكرك يا برايان. يا شينيا هل تريدان الإضافة أم.

شينيا تاهاتا: نعم.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: تفضلي.

شينيا تاهاتا: شكراً جزيلاً. لذلك نحن نفهم أن هناك بعض الحالات التي يكون فيها اللغز الآخر هو تغييرات النطاق الخاص لأسماء النطاقات بشكل متكرر مما يجعل من الصعب التعرف على مسؤولي الويب. هم [غير مسموع] نحتاج إلى تعزيز إنفاذ التدابير التي اتخذتها السجلات وأمناء السجلات في نطاق العقود. عقود ICANN وكذلك تلك التي تتم عبر خوادم الويب.

ونعتقد أيضاً أنه من الضروري النظر في مناهج للسجلات وأمناء السجلات لتمكينهم من تحديد [غير مسموع] مواقع الويب التي تم الإبلاغ عنها بأنها مواقع قرصنة أم لا. يمكننا الرجوع إلى أفضل الممارسات لكل بلد بما في ذلك جنوب اليابان لمعالجة هذه المشكلة. لذا، علاوة على ذلك، من وجهة نظر امتثال حصة العقد ... على السجلات وأمناء السجلات، يمكننا مناقشة التدابير اللازمة لتعزيز تنفيذ عمليات التدقيق مثل التحقق من الامتثال أو أحكام السن. شكراً جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكراً جزيلاً إلى شينيا وبرايان. هل توجد أي متابعة؟ أو أي أسئلة أخرى؟ لا أرى أي أحد، إذن أي تعليقات أخيرة من برايان أو شينيا؟ هل هناك شيء قبل أن نختم؟

متحدث: ربما تعليق مني فيما يتعلق بمراجعة سياسة تسوية نزاعات الأهلية EDRP في المرحلة 2، لقد حققت نجاحًا؛ كان يعمل منذ 20 عامًا. وأدرنا 50000 حالة في المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO، ورسالتنا هي أن نتوخى الحذر عند إجراء التعديلات. هناك مجموعة كاملة من السوابق القضائية التي تم تطويرها حول هذا، ولهذا السبب فتحنا السؤال حول ما إذا كانت هناك طريقة لإثراء الميثاق بشكل أفضل لهذه المرحلة الجديدة من مجموعة العمل للتأكد من أننا حريصون عليكم لتعرفوا أي تغييرات يتم التفكير فيها حقًا، ولتمكين مجموعة العمل من الحصول على أكبر قدر ممكن من الأساس الجيد.

وهناك الكثير من الموارد هناك. وبالتالي هناك أساس جيد للبناء عليه، ولذا فإن رسالتنا هي توخي الحذر عند إجراء التعديلات. إنه يعمل بشكل جيد لجميع أصحاب المصلحة المختلفين في ICANN، ونعتقد أنه من الجدير اتباع نهج مدروس للغاية للتأكد من استمراره في العمل على مدار العشرين عامًا القادمة.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً إلى برايان وشينيا. أي ملاحظات ختامية قبل أن نختم؟

شينيا تاهاتا: شكرًا جزيلاً السيدة/ منال، لذلك لم يعد لدينا شيء اليوم، شكرًا جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: لذا، أكرر شكري. شكرًا جزيلاً يا برايان على العرض التقديمي الغني بالمعلومات وأشركك جزيلاً يا شينيا على مشاركة التجربة اليابانية. أنا متأكدة من أن الحكومات الأخرى يمكنها التواصل كذلك وأشرككم جميعًا على اهتمامكم ومشاركتم. لقد كان يومًا طويلًا اليوم، لذا شكرًا جزيلاً لكم. وبهذا نختم مناقشاتنا اليوم.

أقدر وقتكم ومشاركاتكم النشطة؛ سنبدأ غداً الساعة 900 بتوقيت كانكون. 1400 بالتوقيت العالمي المنسق ولكن قبل البدء الرسمي، ستطلع قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أولئك المحرومين من المنطقة الزمنية على ما فاتهم في اليوم الأول، وسيكون هذا في الساعة 12:45 بالتوقيت العالمي المنسق، وحتى ذلك الحين، يُرجى البقاء بأمان والحصول على قسط جيد من الراحة اليوم.

وأغلق الاجتماع.

[نهاية التدوين النصي]